مجلة تنمية الرافدين

اسم المقال: متضمنات الاستثمار الأجنبي المباشر وإشكاليات الزراعة (البلدان العربية أنموذجاً)
اسم الكاتب: أ.د. سالم توفيق النجفي، م.د. ايمان مصطفى رشاد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/3309
تاريخ الاسترداد: 2026/06/05 06:57 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تنمية الرافدين كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

كلية الإدارة والاقتصاد -جامعة الموصل تنمية الرافدين العدد ٩٩ مجلد ٣٢ لسنة ٢٠١٠
ص ص[١ -٣٣]

متضمنات الاستثمار الأجنبي المباشر وإشكاليات الزراعة (البلدان العربية أنموذجا)

الدكتور سالم توفيق النجفي
أستاذ - قسم الاقتصاد
كلية الادارة والاقتصاد -جامعة الموصل

الدكتورة ايمان مصطفى رشاد
مدرس -قسم الاقتصاد
كلية الادارة والاقتصاد -جامعة الموصل
Ermostafa2000@yahoo.com

المستخلص

ان الاوضاع الاقتصادية الزراعية في الوطن العربي متباطئة النمو، وهناك العديد من المشاكل التي تواجهها، فضلاً عن العديد من التحديات والفرص غير المستغلة ، وعلية فعلى القائمين على هذا القطاع وضع ستراتيجيات محفزة للاستفادة من الفرص المتاحة للاستثمارات الزراعية ولاسيما الاستثمارات الزراعية الاجنبية المباشرة ، للوصول الى أوضاع زراعية افضل. والعديد من الدول العربية استقطبت مثل هذا النوع من الاستثمارات بوصفها مؤشرا على انفتاح اقتصاداتها على العالم الخارجي، ومن هذا المنطلق جاءت أهمية البحث، وذلك من خلفية الاهتمام الواسع بموضوع الاستثمارات الزراعية, وتأثيرها على معدلات النمو في الاقتصاد بصورة عامة والزراعية بصورة خاصة. ويهدف البحث إلى قياس وتحليل أثر الاستثمارات الزراعية في معدلات النمو في القطاع الزراعي في معظم البلدان العربية, وذلك لتحديد مدى فاعلية هذه الاستثمارات في الأهداف المذكورة, وقد افترض البحث تأثر الاستثمارات الزراعية الأجنبية المباشرة بالأوضاع الاقتصادية وغير الاقتصادية السائدة في الدول العربية, ومن ثم تحديد تأثيراتها المختلفة وذلك وفقا للمناخ الاقتصادي للبلدان المذكورة, ولاسيما في القطاع الزراعي, وتلخصت مشكلة البحث بعدم وجود إستراتيجيات ملائمة للتكيف مع مايحدث من تطورات في الأسواق الخارجية,إضافة إلى عدم كفاية الشروط الواجب توافرها في دول العينة لاستقبال مثل هذا النوع من الاستثمارات.وباستخدام الاساليب القياسية في التحليل تبين أن أحد أهم المتغيرات الرئيسة المؤثرة في الإنتاج الزراعي وعرضه، هي حجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة.

تأريخ استلام البحث ٢٠٠٩/٢/٢٥ تأريخ قبول النشر ٢٠٠٩/٤/٢١

The Components of Direct Foreign Investment and the Problem of Agriculture

Salim T. Al-Najafi (PhD)
Professor of Economics
Department of Economics
University of Mosul

Iman M. Rashad (PhD)
Lecturer
Department of Economics
University of Mosul

Abstract

The agricultural economic situations in Arab countries are growing slowly, there are several problems facing them, in addition to the challenges and wasted opportunities. Hence, the decision makers in this sector should set up robust strategies to use the opportunities in agriculture almost in direct foreign investments and to develop the agricultural situations. This sort of investments has been attracted by many Arab countries as an indicator to open world economy. The value of this research has come from the broad interest in agricultural investments and the effect on the economic growth rates in general and on agriculture in specific. The research also aims to measure and analyze the impact of agricultural investments on the growth rates in agricultural sector of many Arab countries in order to specify the efficacy of investments in the mentioned aims. The research hypothesized that the direct foreign investments may be affected by the economic and non-economic situations occurred in Arab countries. The various effects have been identified in terms of the economic climate of the countries under study. The problem of the research has seen that there are no suitable strategies to adapt with the growth in the foreign markets, in addition to the non sufficiency of the required conditions to the sample countries to include such type of investment. Using statistical analysis, it concluded that the amount of direct foreign investment is one of the major variables in the agricultural production.

المقدمة

بالنظر إلى الأوضاع الاقتصادية العربية المتباطئة ولاسيما الزراعية، ومقارنة ذلك بالسبل التي تتبع لمواجهة تحديات التنمية في القطاع الزراعي، والمشاكل والمعوقات التي تواجهها، يتطلب الاستفادة من الفرص المتاحة للاستثمارات الزراعية للوصول إلى أوضاع زراعية أفضل، وعليه يتطلب معرفة العديد من الخطط والاستراتيجيات لمواجهة هذه المشاكل والمعوقات التنموية، وتفعيل مسارات التنمية للتوجه نحو المزيد من التقدم في مجال الاستخدام التقني لمواكبة التطورات المعاصرة وإمكانية الوصول إلى الأسواق الزراعية العالمية، ومن هذا المنطلق لابد من الاستفادة من الاستثمارات الزراعية الأجنبية المباشرة، بوصفها تؤثر بالأبعاد الإستراتيجية الغذائية على الصعيدين الداخلي والخارجي لبلدان العينة (البلدان العربية).

وقد بدأت العديد من الدول العربية في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاعاتها الاقتصادية، لاسيما باعتبارها مؤشراً على انفتاح اقتصاداتها على العالم الخارجي ، وبالتالي الارتفاع بكفاءة اقتصاداتها, ومن هذا المنطلق جاءت أهمية البحث، وذلك من خلفية الاهتمام الواسع بموضوع الاستثمارات الزراعية, وتأثيرها على معدلات النمو في الاقتصاد بصورة عامة والزراعية بصورة خاصة. ويهدف البحث إلى قياس وتحليل أثر الاستثمارات الزراعية على معدلات النمو في القطاع الزراعي في البلدان العربية, وذلك لتشخيص مدى فاعلية هذه الاستثمارات في الأهداف المذكورة, وقد افترض البحث تأثر الاستثمارات الزراعية الأجنبية المباشرة بالأوضاع الاقتصادية وغير الاقتصادية السائدة في الدول العربية, ومن ثم قد تكون تلك

التأثيرات إيجابية أو سلبية, وفقا للمناخ الاقتصادي للبلدان المذكورة, ولاسيما في القطاع الزراعي, وتتلخص مشكلة البحث بعدم وجود إستراتيجيات ملائمة للتكيف مع مايحدث من تطورات في الأسواق الخارجية,فضلا عن عدم كفاية الشروط الواجب توفرها في دول العينة لاستقبال مثل هذا النوع من الاستثمارات.

٢. الإطار النظري (الخلفية المرجعية)

يعد الاستثمار أحد أهم العوامل الأساسية أوالمساعدة في تحقيق معدلات مرتفعة من النمو في القطاعات الحيوية, لأي اقتصاد سواء كان نامياً أو متقدماً, وعليه يمكن اعتبار الاستثمار الدافع الأساسي للنمو الاقتصادي, لارتباطه المباشر بتكوين رأس المال الثابت وزيادة قدرة الاقتصادات على مواكبة التحديث.

تتعدد أنواع الاستثمارات في البلدان العربية، وقد يكون البعض منها من خارج دائرة النشاط الاقتصادي العربي، سواء عن طريق الشركات عابرة القوميات أو الاتفاقيات بين الدول المختلفة, وسيكون اهتمام هذا البحث بالاستثمارات الأجنبية المباشرة فقط, ويتبادر إلى أذهاننا أن هذه الظاهرة جديدة, إلا أن الجديد هو المصطلح فقط ،أما المفهوم فهو قديم إذ يعود إلى منتصف القرن التاسع عشر (الجميل، ٢٠٠٥، ١١) ،وكان المصطلح المتعارف عليه آنذاك هو (حركة رأس المال), وبعد ذلك توالت المصطلحات كالاستثمار الدولي, والاستثمار الأجنبي, والاستثمار المباشر, إلى أن ساد في الزمن المعاصر مصطلح الاستثمار الأجنبي المباشر (الاورفلي، ٢٠٠٦، ٣). وعليه فان الاستثمار الأجنبي المباشر، والذي تصدره الشركات متعددة الجنسية، ليمتد في معظم دول العالم كان له الأثر الفاعل في تفعيل العديد من الاقتصادات وزيادة معدلات نموها (الجميل، ٢٠٠١، ٥). وحاول العديد من الاقتصاديين والعديد من المؤسسات والمنظمات الاقتصادية تحديد تعريف مصطلح "الاستثمار الأجنبي المباشر"، وقد عرفه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "اونكتاد" بأنه " الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى, تعكس مصالح دائمة ومقتدرة على التحكم الإداري ما بين شركة في القطر الأم، وبين شركة أو وحدة إنتاجية في قطر أخر، وتمتلك أصول الاستثمار الأجنبي شركة أو وحدة إنتاجية تابعة لقطر، ربما غير القطر الأم. (الانكتاد، ٢٠٠١، ٧ -٨). وعليه ستكون للاستثمارات الأجنبية المباشرة العديد من قنوات التصريف والانفاق, ولا سيما في العالم النامي, ومن ضمنها الدول العربية, وقد حاولت العديد من الدول العربية جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك لاعتبارات عديدة، منها, في مقدمتها إنها من مكملات الاستثمارات المحلية، التي تزيد من الكفاءة الاقتصادية، ولاسيما من خلال الاستخدام التقني، لذا وضعت العديد من الأساليب لجذب وتحفيز الاستثمارات المذكورة للاستفادة من مزاياها، وتحقيق الهدف الأساس الذي تروم تحقيقه ألا وهو "التنمية المستدامة" (دائرة البحوث الاقتصادية، ٢٠٠٢، ١ -٤)، ومن الجدير بالذكر أنه حتى يمكن اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر يجب أن يكون هناك مناخ استثماري في الدول المضيفة ، حيث تتأثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالمناخ السائد في الدول المذكورة، ويقصد به الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية والإدارية المكونة للمجتمع، والذي ستتم فيه ومن خلاله العملية الاستثمارية (علي، ٢٠٠٤، ٤). والمقصود هنا بالاقتصادية هو توفير قاعدة من الموارد غير المستغلة، أما السياسية فهو توفر إيجاد من الاستقرار السياسي، والذي يقلل من المخاطرة في استثمار الأموال في المشاريع المختلفة (وزارة الزراعة والغابات السودانية، ٢٠٠٥، ٢).

٣. الاستثمار الأجنبي المباشر والزراعة العربية

لايحدث أي استثمار في القطاع الزراعي، إلا إذا توفرت قاعدة من الموارد الطبيعية، يمكن توظيفها في مجال النشاط الزراعي، باعتبار ان أي نشاط اقتصادي لابد أن يدور حول هذه القاعدة الموردية، بالتالي فإن أي فرصة استثمارية زراعية في دولة ما، يجب أن تكون مسبوقة بدراسة شاملة مع الانتباه والحذر من أن هذه الفرص الاستثمارية تؤدي إلى استنزاف قاعدة الموارد الطبيعية للدول المضيفة لارتباطها بالشركات متعددة الجنسيات، وقد وضعت الأمم المتحدة العديد من الضوابط والشروط الوقائية حول ممارسات هذه الشركات، ولاسيما في الدول النامية وبضمنها العربية (دائرة البحوث الاقتصادية، ٢٠٠٢، ١ -٤). ومن الجدير بالذكر إن هناك العديد من القنوات التي تستطيع فيها الدول الحصول على الموارد اللازمة لتمويل استثماراتها الزراعية، ومنها القروض، المحافظ الاستثمارية، فضلا عن قناة الاستثمار الأجنبي المباشر، بسبب طبيعته طويلة الأمد، وارتباطه المباشر بالتكوين الرأسمالي، وبالتالي زيادة قدرة وكفاءة اقتصادات هذه الدول، وتنامي استخداماتها التكنولوجية في القطاع الزراعي (الرؤى المستقبلية، ٢٠٠٥، ٢ -٥).

وعلى الرغم من ارتفاع الأهمية النسبية للقطاع الزراعي العربي الى الناتج المحلي الإجمالي، وما يؤديه من دور فاعل في الأمن الغذائي العربي، الا أن نصيب الزراعة العربية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، لايرقى إلى مستوى هذه الأهمية، فضلا عن تباينها فيما بين البلدان العربية، وذلك بحسب ألاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية (ورقة عمل أسبوع الاستثمار، ٢٠٠٥، ٤ -٨)، ومن الجدير بالذكر أن الأهمية النسبية العالية لهذا النوع من الاستثمارات الزراعية تأتي من الدول ذات المرتبة الثانية بعد الموارد النفطية، وبذلك انخفضت حصة الزراعة العربية التي يعمل غالبية سكانها في القطاع الريفي من الاستثمارات المذكورة، بسبب متغيرات سياسية واقتصادية، الأمر الذي قيد من فعالية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الزراعة العربية لتحقيق التنمية الزراعية، إضافة إلى متغيرات أخرى مثل الاعتماد على القوى الميكانيكية في بلدن تتسم بالعرض المتزايد للعمل الزراعي، والتركيز على زراعة المحاصيل غير النقدية عوضا عن نظيرتها النقدية، وعليه فأن النهوض بواقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الزراعة العربية، يتطلب اهتماماً اقتصادياً مشتركاً مع الدول الأخرى، ومناخاً ملائماً ومحفزاً للتمويل والاستثمار بالقطاع الزراعي (النجفي، ٢٠٠٥، ٨٧).

٤. أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ومزاياه في الزراعة العربية

تظهر أهمية الاستثمارات في القطاع الزراعي في مقدرتها على إحداث توسعات في الروابط الامامية والخلفية في الاقتصاد القومي، إضافة إلى مقدرتها على تحقيق قدر أكبر من الانفتاح الاقتصادي، ومن ثم توجيه مسارات التنمية والنمو في الدولة المستضيفة نحو الاقتصادات الدولية، فضلاً عن تطوير وتحديث وسائل الإنتاج الزراعي من خلال نقل التكنولوجيا التي تسهم بالوصول إلى الكفاءة الاقتصادية الزراعية، ومن ثم تحقيق الكفاءة التنافسية في قطاع إنتاج السلع الزراعية (النجفي، ٢٠٠٥، ٢، ١ -٢).

إن الدول التي تروم استضافة استثمارات أجنبية مباشرة للرقي بقطاعها الزراعي يقتضي أن تتوفر فيها قاعدة من الموارد الطبيعية، وذلك لأن النشاط الاقتصادي ينبثق من توليفة الموارد الزراعية ويدور حولها بشقيها النباتي والحيواني، (الرؤى المستقبلية، ٢٠٠٥، ٣ -٥)، باعتبار أن للاستثمار الأجنبي المباشر في دول ذات موارد زراعية متاحة، دوراً يساعد على إعادة هيكلة القطاع المذكور، ويؤثر في بنية باقي القطاعات الاقتصادية القومية، ويحقق الأمن الغذائي فضلا عن إمكانات الوصول إلى التكامل والتكتل الاقتصادي سواء مع دول الجوار الاقليمي او العربي، وبالتالي فإن استثمارات من هذا النوع ستحسن أوضاع ميزان المدفوعات من خلال تضييق

الفجوة الخارجية من جانب، وتدنية الفجوة الداخلية أيضاً من خلال علاقة الادخار – الاستثمار، من جانب آخر (الطائي، ٢٠٠٥، ١١ -١٢).

وعليه ستقود التدفقات الأجنبية المباشرة إلى كفاءة توزيع الموارد سواء الرأسمالية او الطبيعية، والحد من ميل الحكومة إلى إتباع سياسات اقتصادية مفرطة بالتحكم (النجفي، وآخرون، ٢٠٠٥، ١٨٩)، وقد سعت العديد من الدول العربية إلى تحفيز هذا النمط من الاستثمارات، إلا أن نصيبها لم يتجاوز (٢,٩%) في نهاية عقد التسعينات وبداية الألفية الثانية (النجفي، واخرون، ٢٠٠٥، ١٨٩)، وقد ارتفعت هذه الأهمية في السنوات اللاحقة، إلا أن نسبة الارتفاع لم تتجاوز (١,٩%) (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ٢٠٠٣، ٧ -٩) و(الاسكوا، ٢٠٠٤، ٨)، وعلى الرغم من أن غالبية البلدان وضعت حوافز تشجيعية في قطاعاتها المختلفة، ولاسيما الصناعي والزراعي والخدمات، في مقدمتها الإعفاءات الضريبية والجمركية وتوفير المعلومات والخدمات والاستشارات للشركات المستثمرة، فضلا عن تشجيع قيام مؤسسات التسويق الزراعي ذات كفاءة عالية، وغيرها من الحوافز (www.sudaneeconomo.com).

وبذلك أصبحت مسألة الاهتمام المتزايد بالاستثمارات الأجنبية المباشرة في مقدمة اهتمامات بعض من الدول العربية، بوصفها محفزاً لمعدلات النمو الاقتصادي في كافة القطاعات، ولاسيما القطاع موضوع البحث، إضافة الى دورها في التنمية الزراعية في البلدان المذكورة، في حين لم تول بلدان عربية اخرى اهتماما كافيا لهذا النوع من الاستثمارات، ولاسيما منخفضة الدخل ،على الرغم من ان استدامة هذا النوع من الاستثمارات ستحقق معدلات نمو مستهدفة في المدى الطويل، ومن ثم إمكانية تحقيق قدر من الفائض الاقتصادي الذي يمكن إعادة استثماره في القطاع المذكور (النجفي واخرون، ٢٠٠٥، ٢).

٥. محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في مجالات الزراعة العربية

تعد بعض المتغيرات في البيئة الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية، فضلا عن العديد من الظروف السياسية والأمنية وعدم الاستقرار في السياسات الاقتصادية، قيداً على تدفقات الاستثمارات الأجنبي المباشر، ولا سيما التشريعات المرتبطة بالاستثمار، فضلا عن تعدد القرارات والتوجيهات المرتبطة بهذا النمط من الاستثمار وعدم استقرارها، وسيترتب عليه في نهاية الأمر عدم ملاءمة المناخ الاستثماري العام والزراعي (الاستثمار الزراعي في أفريقيا، ٢٠٠٦، ٣٢ -٣٦) ،مما يتطلب إحداث تغيرات متعددة تعمل على توفير المناخ الملائم لتحفيز هذه الأنواع من الاستثمارات من خلال تحقيق قدر من الاستقرار السياسي والاقتصادي، والوصول إلى أسعار صرف حقيقية، وتوفر شركاء محليين موثوق بهم، فضلا عن معرفة كافة المعلومات عن البلد المضيف، سواء كانت هذه المعلومات عن طبيعة البلد من حيث الموارد ورأس المال، أو الأوضاع السياسية والاقتصادية، وذلك من خلال قاعدة من البيانات تؤسسها الدولة المضيفة، مع ضرورة توافر وتوسيع السوق المحلية سواء للسلع والاوراق المالية، فضلا عن الهياكل المؤسسية المتمتعة بالتسهيلات الائتمانية (دائرة البحوث الاقتصادية، ٢٠٠٢، ١ -٣) و (علي، ٢٠٠٤، ٥ -٨)، وتشير العديد من الدراسات إلى اتساع الفساد المتفشي في العديد من الدول العربية بصورة خاصة، والنامية بصورة عامة، وسيادة النزاعات المحلية والإقليمية، وعدم الاستقرار السياسي (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٥) و (تقرير التنمية الإنسانية العربية، ٢٠٠٤) و (تقرير التنمية الإنسانية العربية، ٢٠٠٤).

وتشير هذه الدراسات إلى أن بناء قدرات بشرية ذات كفاءة عالية وتنافسية، ستخلق أجواء جاذبة لإدارة الاستثمارات الزراعية في البلدان المذكورة، وتحقق قدراً من الحرية في التجارة الخارجية الزراعية، ومن ثم التوسع في الانفتاح الاقتصادي الزراعي على الأسواق العالمية (Bandely, Nina, 2001, 1-4)، وذلك لأن ماتخلقه هذه الاستثمارات من تزايد في العرض

الزراعي، لاتستطيع الأسواق المحلية خلق الطلب عليه، مما يتطلب تحفيز أوضاع توسيع التجارة الخارجية الزراعية العربية.

وهناك محددات أخرى تعيق تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مقدمتها : معدلات التضخم المرتفعة، حيث إن ارتفاع هذه المعدلات سيؤدي إلى الحد من التدفقات الاستثمارية الزراعية، وتسود هذه المعدلات المرتفعة في العديد من الدول النامية والعربية ولاسيما منخفضة الدخل (برونو، ١٩٩٦، ٣٥ -٣٦)، كما إن عدم توافر بنى تحتية مالية ملائمة، قد لايحفز جذب الاستثمارات، ولا سيما مايرتبط بالتسهيلات التكميلية ،مثل التسويق والتمويل الزراعي (سالم، دون تاريخ، ٦٦)، فضلا عن أن تراجع المؤسسات الداعمة للإنتاج الزراعي في هذه البلدان سيؤدي إلى تباطؤ الاستثمارات المحلية والخارجية (Saraa, vanamutto, Niel, 1999, 2).

وجدير بالذكر أن على المناطق الاقليمية العربية في سعيها لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة الزراعية ،مراعاة أن هنالك مناطق إقليمية أخرى من العالم تنافسها، وتمتلك مزايا متعددة اكثر جاذبية لهذا النوع من الاستثمارات، وكذلك مراعاة أن الانطباع السائد في العالم حول الاقاليم العربية لايزال مرتبطاً بصراعاتها مع قوى خارجية، فضلاً عن جانب الأوضاع غير المستقرة في العديد من بلدان الشرق الأوسط، مما يؤثر في حوافز جذب الاستثمارات الزراعية في المدى القصير في أقل تقدير (ابراهيم، ٢٠٠٥، ١ -٥) و (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ٢٠٠٤، ٥٦ -٦٠). كما إن الدول والشركات المستثمرة بإقدامها على توظيف أموالها في دول أخرى، تواجه قدراً من المخاطرة واللايقين في مقابل توقعها الحصول على أرباح، من هنا ينبغي أخذ عامل المخاطرة بنظر الاعتبار عند اتخاذ القرار الاستثماري، ولاسيما في دول تكثرفيها الموارد الطبيعية، وتواجه بعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، مثل العراق، السودان، موريتانيا، لبنان وأخرى غيرها، لذا فعلى الشركات المستثمرة أن تأخذ بنظر الاعتبار احتمالية وقوع خسائر جراءارتفاع عامل الايقين، وكلما كان هناك احتمال وقوع خسارة، كانت المخاطرة اكبر (www.Nouvelle.com)، وهناك مخاطر لا تتعلق بظروف البلد المضيف السياسية، مثل التقلب في معدلات الفائدة، وفي قيمة سعر صرف العملة المحلية، ومخاطر الأسواق، وتقلبات معدلات الضريبة، فضلا عن أخطاء إدارية، ومخاطر الزراعة بصورة عامة كالظروف الطبيعية (الاحوال الجوية) والافات الحشرية (الاسكوا،٢٠٠٤، ١٥ -٢٥).

٦. حالة الاستثمار الأجنبي في البلدان العربية

شهدت البلدان العربية خلال السنوات الأولى من الألفية الجديدة، تغيرات عديدة، أسهمت بصورة أو بأخرى في التأثير على معدلات النمو في هذه الدول، ومن هذه التغيرات أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠، وعدم الاستقرار في بعض البلدان العربية نتيجة حربي الخليج واحتلال العراق، إذ كان لها الأثر المحسوس في التغيرات التي حدثت في للاقتصادات العربية بصورة خاصة والدول النامية بصورة عامة، ولكن من اللافت للنظر أن هذه الأحداث كان لها تأثير إيجابي في اقتصادات بعض البلدان العربية، وذلك بوصفها سببا في عودة معظم رؤوس الأموال العربية المستثمرة في الخارج، حيث إن هذه الأموال بلغت مئات المليارات، وقد قدرها البعض بما يزيد عن تريليون ونصف دولار، (احمد، ٢٠٠٥، ١ -٥)، واستحوذت الولايات المتحدة بما نسبته (٧٠%) من هذه الاستثمارات، بل وصل الأمر إلى أن كل (١٦ دولاراً) من الاموال العربية مستثمرة في الخارج يقابله (دولار واحد) يستثمر في الداخل.

وقد استغلت بعض البلدان العربية هذا الوضع، وذلك بإصدار تشريعات جديدة مشجعة للاستثمار، أسهمت بجذب الاستثمارات إليها (www.ecoworld-mag.com). لكن الذي حدث من عدم الاستقرار في السنوات الأخيرة (٢٠٠٣) كان له الأثر الواضح في معدلات النمو وحركة الاستثمارات في معظم البلدان العربية، ولاسيما التي جرت على الساحة العربية، وفي مقدمتها احتلال العراق، والأحداث في لبنان والصومال وفلسطين والاحداث السياسية في السودان

وموريتانيا، كل هذا أدى إلى تدني معدلات الاستثمار، ومن ثم تباين معدلات النمو، ولاسيما أن معظم البلدان التي تعرضت لهذه التغيرات هي من أهم الدول التي تمتلك قاعدة موردية كبيرة في مجال النشاط الزراعي (العراق، السودان)، ولكن مع ذلك فإن معدلات النمو لم تنخفض إلى مستويات دنيا تبعث على القلق، كما بينته تقارير الاستثمار ،حيث أوضح تقرير الاستثمار الصادر عام ٢٠٠٤، أن الاستثمارات وصلت إلى (٥,٩ مليار دولار في ٢٠٠٤) مقابل (٣,٨ مليار دولار) في السنوات الأولى للألفية الجديدة، كما أن معظم الاستثمارات الواردة إلى الدول العربية بعد عام ٢٠٠٤ بلغت (١٦,٧ مليار دولار) متضمنة أيضا استثمارات الدول العربية فيما بينها (تقرير الاستثمار السنوي، ٢٠٠٥، ١ -٨).

أما بالنسبة لمعدلات النمو الاقتصادي فقد تجاوزت (٥%) ونلاحظ أنه أفضل من معدل النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة والبالغ (٣,٤%)، (تقرير الاستثمار السنوي، ٢٠٠٤، ٦ -٨). والملاحظ أن معظم الاستثمارات الأجنبية في الوطن العربي استأثرت بها قطاعات غير زراعية، مثل الخدمات والذي قدرت استثماراته بما نسبته (٧٥%) من إجمالي الاستثمارات، وتلاه قطاع الصناعة بما نسبته (٢٣%)، وفي المرتبة الثالثة يأتي قطاع الزراعة، حيث لم يتجاوز استثماراته مانسبته (١,٣%) من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر.

وقد تبين أن هذه المعدلات قد تغيرت في نهاية عام ٢٠٠٦، حيث شهدت الاستثمارات تراجعاً في بعض القطاعات، وارتفاعاً في قطاعات أخرى، فنلاحظ أن الاستثمارات انخفضت في قطاع الخدمات إلى (٦٦%) وارتفع في الصناعة إلى (٣٢%)، أما القطاع الزراعي فكانت نسبة ارتفاع الاستثمارات منخفضة جدا حيث لم تتجاوز مانسبته (٢%) من اجمالي الاستثمارات المذكورة. مما يشير الى ان النشاطات غير الزراعية استأثرت بالجزء الأكبر للاستثمارات الأجنبية المباشرة، (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، www.iaigc.org/index_ahtml)، وعلى الرغم من أن العديد من الدول العربية تعتمد في تمويل برامج التنمية، سواء الزراعية أو غيرها من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة، تشير الدراسات إلى أن هذه الاستثمارات لم تصل إلى المستوى الذي يحقق معدلاً من التنمية المستهدف، فقد بلغت قيمة الاستثمارات في الوطن العربي في نهاية عام ٢٠٠٦ (٦٢,٢ مليار دولار) من أصل (١٠٣ مليار دولار)، أي مايعادل (٤,٧% من الإجمالي المذكور) (بلقاسم، ٢٠٠٧، ٤ -٩)، ولو قارنا هذه النسبة بالماضي القريب أي السنوات مابين ١٩٩٢ -١٩٩٨، نلاحظ أنها كانت (١,٢٥%) من إجمالي الاستثمارات العالمية، وبالتالي يعد التحسن ضئيلاً، وهو عائد بالدرجة الأساس إلى أن بعض البلدان العربية اعتمدت سياسات ترويج للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وقد بلغ معدل النمو الاقتصادي في بعض الدول العربية نحو (٤,٤%)، ومعدل نمو دخل الفرد (١,٨%) للفترة ٢٠٠١ -٢٠٠٦. (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٦، الملاحق).

وقد تزايدت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان العربية للاعوام ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧، بأكثرمن مرتين ونصف المرة مقارنة بعام ٢٠٠٤، وهو تطور يعد فاعلاً خلال الفترة المذكورة، إلا أن غالبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة متركزة في دول عربية مثل (السعودي ، مصر، الإمارات) وذلك بمانسبته (٥٨%) من الاستثمارات الإجمالية، و يعود السبب الأساس إلى اتساع حجم أسواقها المحلية، واستقرار أوضاعها السياسية، فضلا عن امتلاكها موارد تساعد في تحفيز الاستثمار، أما الدول العربية الأخرى فكانت نسب الاستثمار فيها متقاربة الى حد بعيد (بلقاسم، ٢٠٠٧، ١٠ -١٢).

٧. على ماذا يعتمد مستقبل الاستثمار الزراعي في الوطن العربي؟

يشير التحليل السابق الى انخفاض حصة القطاع الزراعي من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وكذلك الاستثمارات المحلية، وأدنى من نظيرتها في النشاطات الاقتصادية الأخيرة، مما يتطلب وضع ستراتيجيات لتغيير حالة الاستثمار الراهن ونمط توزيعه، وذلك من خلال اعتماد

برامج للاصلاح الاقتصادي تعمل بصفة رئيسة على تحفيز الاستثمار، والتي يمكن من خلالها التحفيز على التكامل مع المتغيرات الناجمة عن تنامي مناخ العولمة ، وتدويل النشاط الاقتصادي من خلال الالتزام بتنفيذ منطقة حرة عربية للتجارة (ابراهيم، ٢٠٠٦، ١ -٤)، وصولاً إلى سوق عربية مشتركة على غرار السوق الأوربية المشتركة.

ويمكن للاقتصادات العربية والقائمين على التنمية تفعيل آليات التمويل العربية من خلال صناديق ومؤسسات مالية ومصرفية لتوسيع نشاطاتها، ولتشمل النشاطات الخاصة، وذلك لدورها المؤثر في التنمية الاقتصادية (المنظمة العربية للتنمية الزراعية ،٢٠٠٤، ٥٦)، فضلا عن دور الحكومات في معالجة نقص أسواق المال، وتسهيل انتقال السلع والأفراد وتبادل المعلومات، والاستفادة من التقنيات الأجنبية من خلال المشاريع المشتركة، وتفعيل مؤسسات العمل العربي المشترك، والتي تعنى بالنشاط الزراعي، والتي يقع على عاتقها دور رئيس في إتاحة فرص الاستثمار وتحقيق التواصل للزراعة العربية مع التطورات الحاصلة في التكنولوجيا الزراعية العالمية، ومن ثم توجيه الاستثمارات الزراعية إلى المسارات الصحيحة (الكفري، ٢٠٠٦، ٢ -٣).

٨. التنمية الزراعية والاستثمار الزراعي المباشر

لكي تحقق الدول العربية التنمية المستدامة وتخفض من معدلات الفقر والبطالة، ومعالجة الإشكاليات الاجتماعية، وتوسيع مصادر الدخل، يقتضي أن تولي أهمية أكبر لقطاع الزراعة، وذلك لمساهمة الأخير وبشكل فعال في معالجة قضايا التنمية في هذه الدول، حيث أشارت المنظمة العربية للتنمية الزراعية إن مساهمة القطاع الزراعي تتراوح بين ٣٠% -٣٥% من اجمالي الناتج المحلي في العديد من الدول العربية مثل السودان، العراق، سوريا، ويعد إنتاجه مصدراً هاماً من مصادر الدخل، و يعمل على توفير فرص عمل لفئات واسعة من المجتمع، كما إن قيمة الإنتاج الزراعي قد بلغت نحو (٨٠٠ مليار دولار) في السنوات الأخيرة. (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ٢٠٠٥، ١ -٣)، وللنهوض بهذا القطاع من واقعه الراهن يتحتم على هذه الدول أن تولي مسائل التنمية في القطاع المذكور باهتماماً أكبر من خلال تفعيل الاستثمار الاجنبي المباشر. (الصناع، ٢٠٠٥، ١ -٨)، ولاسيما أن العديد من الأراضي الزراعية العربية والموارد المائية والموارد الطبيعية الخام لم تستخدم وفقاً لمفاهيم النظرية الاقتصادية، ويتطلب ذلك توافر المناخ الملائم لجذب الاستثمارات لما لها من دور كبير في تنمية هذا القطاع، حيث يمكن عده لأداة المحركة والدافعة للتنمية الزراعية، وإن زيادة الاستثمارات سواء الداخلية أو الخارجية المتمثلة بالاستثمار الأجنبي المباشر، هي إحدى الوسائل الكفيلة بتحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي في الدول العربية، حيث أن زيادة الاستثمارات ستؤدي إلى تفعيل المسارات الآتية:

زيادة الاستثمارات ستؤدي إلى زيادة الإنتاج الزراعي، وتؤدي الأخيرة إلى خفض الواردات، فضلا عن أن زيادة الاستثمارات ستقود إلى زيادة الإنتاج الزراعي، وتفضي الأخيرة إلى زيادة الصادرات وتنامي حصيلة العملات الاجنبية، إضافة إلى تحسين الميزان التجاري الزراعي، وميزان المدفوعات، وكذلك الموازنة العامة (الصناع، ٢٠٠٥، ٣ -٨).

وعليه فإن اهتمام الدول العربية بالاستثمار في القطاع الزراعي أسوة بغيره من القطاعات سيقود الى مستويات مرضية من التنمية والأمن الغذائي من خلال تضييق الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك، ورفع كفاءة استغلال الموارد المتاحة (الاورفلي، ٢٠٠٥، ٢١ -٢٥).

وجدير بالذكر أن زيادة الاستثمار الزراعي ستؤدي إلى إنشاء مشاريع جديدة تستوعب العديد من القوى العاملة، وتزيد من قدراتهم، وهذا سيؤدي إلى تنمية القدرة الإنتاجية والبشرية في القطاع المذكور، ويقود في نهاية الأمر إلى ارتفاع معدلات نمو الدخل الفردي وتحسين مستويات الرفاهية الاقتصادية (النجفي، ٢٠٠٥، ٦ -٨) .

٩. القياس الاقتصادي لأهمية الاستثمار الأجنبي في الوطن العربي

يشير الأنموذج القياسي إلى تقدير نمط العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية موضوع البحث وطبيعتها، ويعكس توليفة من البناء النظري الاقتصادي، في اطار الاقتصاد الرياضي والإحصائي، حيث يتم استخدام هذه الأدوات لتحليل الظواهر الاقتصادية، عن طريق القياس الكمي لها، والتنبؤ بها، واختبار فرضياتها (كوستيانيس، ١٩٩١، ١١). ويتكون الأنموذج الاقتصادي وفقا لعدد من المراحل في مقدمتها التوصيف، والتقدير، والاختبار، والتطبيق، ثم التنبؤ، وقد تم الاعتماد على العلاقة القياسية الآتية:

الأنموذج الأول: يشير هذا الأنموذج الى العلاقة الرياضية الآتية:

$$Y= \alpha + B_1 X_1 + B_2 X_2 + B_3 X_3 \ldots\ldots\ldots + B_N X_N$$

حيث إن المتغير المستجيب (Y) يشير إلى الأهمية النسبية للناتج الزراعي إلى إجمالي الناتج المحلي، وإن المتغيرات المستقلة هي كل من الصادرات الزراعية، الواردات الزراعية، الانفتاح الاقتصادي الزراعي، ثم الاستثمار الزراعي، وقد اعتُمدت البيانات المقطعية للبلدان العربية في مجال التحليل المذكور.

الأنموذج الثاني: يشير هذا الأنموذج الى العلاقة الرياضية الآتية:

$$Y= \alpha + B_1 X_1 + B_2 X_2 + B_3 X_3 \ldots\ldots\ldots + B_N X_N$$

حيث إن المتغير المستجيب (Y) يشير إلى الاستثمار الزراعي، أما المتغيرات المستقلة فهي وعلى التولي كل من الصادرات الزراعية، نصيب الفرد من الناتج الزراعي، سعر الفائدة، المخاطرة واللايقين، ويخضع التحليل لبيانات مقطعية أيضاً.

اعتمدت العديد من البحوث الدراسات صيغاً مشابهة أو قريبة من النماذج المذكورة، إلا أن مجال التطبيق في هذا البحث اختلف عن تلك نظيرتها من حيث الزمان والمكان، ولقد اعتمدنا في هذا البحث على البرنامج الإحصائي (Statistica) والذي أمكن معه الحصول على قيم (Beta) والتي تفسر الأهمية النسبية لمساهمة المتغير المستقل في التأثير على المتغير التابع، ولبيان أفضل تمثيل أو توفيق للمعادلات التي سيتم الحصول عليها وفقا لاختبارات المعنوية (T-Test)، (روجر وميلر، ١٩٩٢، ٣٠)، فضلاً عن اختبارات (R^2) و(F) (ابراهيم، واخرون، ٢٠٠٢، ٢٢٨ -٢٤٠).

التقدير وفقا للأنموذج الأول: أظهر التحليل مدى تأثير بعض المتغيرات المستقلة (الصادرات الزراعية، الواردات الزراعية، الانفتاح الاقتصادي الزراعي، ثم الاستثمار الزراعي)، على الأهمية النسبية للناتج الزراعي إلى إجمالي الناتج المحلي، و تم اختيار عدد من الصيغ للمعادلة المذكورة آنفا، واختيار الأنموذج اللوغارتمي لتمثيله أفضل توفيق للبيانات المتاحة، وبعد الاختبار تم إخضاع الأنموذج لعملية الإسقاطات المتتالية (Stepwis)

وأمكن الحصول على العلاقة الدالية الآتية* :

---

* أمكن الحصول على الأنموذج بصيغته الكاملة بالصورة الآتية :

Log Y= 5.61+0.212Log X1- 0.465 Log X2 – 1.157Log X3+ 0.658LogX4

T=	(1.58)	(-1.114)	(-1.98)	(2.57)
B=	(43)	(-29)	(-47)	(79)

R^2= %66 R^{-2}= %47.3

F=3.47 D-W= 1.80

Log Y= 0.00 + 0.352 Log X4
T= (5.50)
B = (85)
R^2= %73 R^2= %70
F= 30 D-W = 1.90

Y= الأهمية النسبية للناتج الزراعي
X4= الاستثمار الأجنبي

وقد تبين أن المتغير المستقل الوحيد ذي التأثير الفاعل في المتغير التابع هو الاستثمار الزراعي (X4)، وقدر قيمة اختبار (T) بنحو (٥,٥٠)، ويعد ذلك منطقياً، إذ إن زيادة الاستثمارات في هذا القطاع ستؤدي إلى زيادة الاهتمام بمستلزمات الإنتاج، ولاسيما الآلات والمكائن والبذور المحسنة وأخرى غيرها، وقدرت مرونة الاستثمار الزراعي بنحو (٠,٣٥)، وبعبارة أخرى إن زيادة الاستثمار بما نسبته (١ %)، ستزيد الناتج بما نسبته (٣,٥%)، وتشير قيمة (Beta) إلى أن (٠,٨٥) هي قيمة التأثير في المتغير المستجيب والتي تعود الى الاستثمار الزراعي، وتشير الاختبارات القياسية إلى أنه ليس هناك ارتباط خطي أو أية ظواهر تقود إلى تشوهات في الأنموذج، إذ تعكس هذه العلاقة مدى اهمية الاستثمارات الزراعية في تعظيم الاهمية النسبية للناتج الزراعي.

التقدير وفقا للأنموذج الثاني: يشير الأنموذج الثاني إلى مدى تأثر المتغير المعتمد المقدر (الاستثمار الزراعي) (Y) تجاه المتغيرات المستقلة التي تشير اليها المفاهيم الاقتصادية، وهي كل من الصادرات الزراعية، نصيب الفرد من الناتج الزراعي، سعر الفائدة، المخاطرة، وقد اظهر التحليل أن الأنموذج اللوغارتمي المزدوج يعد أوفق تمثيلا الأنموذج، ولقد خضعت هذه المعادلة إلى الإسقاطات المتتالية، وذلك لمعرفة أي من المتغيرات ذات تأثير أقوى في الأنموذج، وتم الحصول على العلاقة الدالية الآتية*:

Log Y = 0.098 - 0.24 Log X1 + 1.17 Log X2
T= (- 2.37) (2.66)
B= (0.46) (0.56)
R^2 =% 62.7 R-2=% 54.5 F= 6.2 D-W= 2.5

Y= الاستثمار الزراعي
X1= الصادرات الزراعية
X2= نصيب الفرد من الناتج الزراعي

وقد تأكدت معنوية تأثير كل من الصادرات الزراعية، ونصيب الفرد من الناتج الزراعي، يفسر الأنموذج ما نسبته (٦٢,٧%) من التغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد، وتأكدت معنوية المتغيرات في الأنموذج عند مستوى (٠,٠٥)، واظهر الأنموذج الاتجاه السالب للصادرات الزراعية في البلدان العربية(X_1)، وعلى الرغم من أن اتجاه الصادرات بالتأثير في الاستثمارات

---

* أمكن الحصول على العلاقة الدالية المذكورة في صيغتها الشاملة وفقا الأنموذج الآتي:
Log Y= 2.15- 0.277Log X1+ 1.25Log X2 – 1.84Log X3 - 0.067LogX4
T= (-2.19) (2.50) (-1.33) (-0.17)
B= (-46) (58) (-28) (4)
R^2=%70.35 R^{-2}= %53.4
F=4.15 D-W= 2.8

الزراعية لايتفق مع المفاهيم الاقتصادية، إلا انه قد يعد منطقيا إلى حد ما في الاقتصادات الزراعية العربية، فمن ناحية قد لاتتسم البيانات بالدقة الكافية لإظهار حقيقة تلك الآثار، كما إن معظم البلدان العربية تعد صافي مستوردة للمنتجات الزراعية، ولاسيما الغذائية، وتجاوزت وارداتها ماقيمته (٢١ مليار دولار) في منتصف العقد الحالي، ومن ثم فأن ضآلة صادراتها الزراعية المتناقصة لاتظهر أثراً فعلياً على الاستثمار الزراعي وهذا هو اقرب إلى واقعية القطاع الزراعي العربي، وفيما يخص متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي (X_2) تبين أنه ظهر بإشارة موجبة، وهذا يتفق والمنطق الاقتصادي، ويعكس هذا المتغير فاعلية الطلب على السلع الزراعية، ومن ثم فإن زيادته يترتب عليها زيادة الإنتاج منها، وذلك عن طريق زيادة حصص الاستثمار الأجنبي المباشر في هذا القطاع، وأظهرت مرونة هذا المتغير بما نسبته (١,١٧%)، مما يعني أنه ذو مرونة عالية، وقد تأكدت فاعلية الدالة من خلال الاختبارات الإحصائية والقياسية.

وأخيراً يمكن الاستنتاج ان أحدى أهم المتغيرات الرئيسة المؤثرة في إنتاج وعرض الإنتاج الزراعي، هو الاستثمار الزراعي، وجدير بالذكر أن مرونة المتغيرات تجاه هذا العامل تعد مرتفعة، فضلا عن ارتفاع قيمة (Beta) المستحصلة من برنامج Statistica، وهذا يؤكد مدى تأثيره تجاه عرض الغذاء، وقد لا تتوافر ظروف تفعيل هذا المعامل في العديد من البلدان النامية مقارنة بالبلدان العربية، إذ لايعد هذا المتغير نادراً على الصعيد الإقليمي العربي، ومن ثم فأنه لايعد قيداً على إيجاد توليفة مزرعية، ويمكن من خلالها تعظيم الناتج المزرعي في العديد من البلدان العربية، ولاسيما الزراعية مثل مصر والسودان وسوريا واخرى غيرها،ولاسيما أنه يتمتع بمرونة مرضية، وإن الطلب على الغذاء لازال أكبر من عرضه، وإن العديد من أفراد المجتمع يعانون من العجز والنقص من الغذاء خلال العقود القليلة الماضية.

المراجع

اولاً - المراجع باللغة العربية

١. ابراهيم، واخرون، القياس الاقتصادي، ٢٠٠٢، السودان.
٢. سالم، احمد، سيدي احمد، ٢٠٠٥، الاستثمار العربي الخارج والداخل، الجزيرة نت.
٣. الاسكوا، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، التوقعات والتنبؤات العالمية لمنطقة الاسكوا، دور الاستثمار والانفاق العام في النمو الاقتصادي، العدد ٢، ٢٠٠٥.
٤. الاسكوا، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا، ٢٠٠٤.
٥. الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي، الخرطوم، ٢٠٠٣.
٦. الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي لعام ٢٠٠٤، الخرطوم، ٢٠٠٥.
٧. الانكتاد، التقرير السنوي، ٢٠٠١.
٨. الاورفلي، ثريا، ٢٠٠٥، الاستثمار في ليبيا، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المؤتمر الدولي للتنمية الزراعية المستدامة والبيئة في الوطن العربي.
٩. برنامج الامم المتحدة الانمائي (وآخرون)، تقرير التنمية الانسانية العربية، ٢٠٠٤.
١٠. برنامج الامم المتحدة الانمائي (وآخرون)، تقرير التنمية الانسانية العربية، ٢٠٠٥.
١١. برونو، مايكل، ١٩٩٥، هل يؤدي التضخم حقا الى خفض معدل النمو، مجلة التمويل والتنمية، المجلد ٣٢، العدد٣.
١٢. روجر، بوتلري، والبروي ميلر، ١٩٩٢، القياس الاقتصادي التطبيقي، ترجمة د. اموري هادي وسعيد عيد، جامعة بغداد.

١٣. الجامعة العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي، الخرطوم، ٢٠٠٤.
١٤. الجامعة العربية، وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٤.
١٥. الجامعة العربية، وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٥.
١٦. الجامعة العربية، وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٦.
١٧. الجميل، سرمد كوكب، ٢٠٠٥، المسؤولية الاجتماعية للاستثمار الاجنبي المباشر، تحليل نقدي لمعطيات منظمة التجارة العالمية في عصر العولمة، مجلة العلوم الانسانية، جامعة الموصل، العراق، العدد ١٨، السنة الثانية.
١٨. الجميل، سرمد كوكب، ٢٠٠١، الاتجاهات الحديثة في مالية الاعمال الدولية، دار الحامد للتوزيع والنشر، عمان الاردن.
١٩. دائرة البحوث الاقتصادية، ٢٠٠٢، وزارة الزراعة والغابات، الادرة العامة للاستثمار والتعاون الدولي، الاستثمار الاجنبي في سلطنة عمان الواقع والطموح.
٢٠. سالم، محمد حمدي، محددات تطور التكنولوجيا والانتاجية الزراعية في بعض الدول العربية بشمال افريقيا، مجلة الزراعة والتنمية الزراعية، الخرطوم.
٢١. الصناع، سامي، ٢٠٠٥، الاستثمار في التنمية الزراعية والبيئية في الاردن، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المؤتمر الدولي للتنمية الزراعية المستدامة والبيئة في الوطن العربي.
٢٢. الطائي، دينا احمد عمر، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في اقطار الوطن العربي، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، ٢٠٠٥.
٢٣. العباس، بلقاسم، ٢٠٠٥، استقطاب الاستثمار الاجنبي في الدول العربية، الجزيرة نت.
٢٤. عبد الهادي، غسان، ٢٠٠٦، الاستثمارات، الحوار المتمدن، العدد ٢٠٠٦/١٥٣٤.
٢٥. عبد الهادي، غسان، ٢٠٠٥، اقتصاد يملك ٢٤٠٠ دولار ولكن بلا افق، الحوار المتمدن، العدد ٠٥١٣٠٨ /٠٩ /٢٠٠٥.
٢٦. الكفري، مصطفى عبدالله، معوقات التنمية الزراعية في الوطن العربي، الحوار المتمدن، العدد ٢٠٠٤/٧٢٣.
٢٧. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ،تقرير الاستثمار السنوي، الكويت، ٢٠٠٣.
٢٨. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ،تقرير الاستثمار السنوي، الكويت، ٢٠٠٤.
٢٩. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ،تقرير الاستثمار السنوي، الكويت، ٢٠٠٥.
٣٠. النجفي، سالم توفيق، ٢٠٠٥، اشكالية الاستثمار الزراعي الاجنبي المباشر (مقاربات اقتصادية).
٣١. النجفي، سالم توفيق، واخرون، الاقتصادات العربية وتناقضات السوق والتنمية (علي توفيق الصادق وعلي احمد البلبل: جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى الاقتصادات العربية، الواقع والعوامل المحفزة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
٣٢. وزارة الزراعة والغابات، ٢٠٠٥، الاستثمارات الاجنبية في السودان والرؤى المستقبلية، ورقة عمل، اسبوع الاستثمار الخامس، الخرطوم.
٣٣. وزارة الزراعة والغابات، ٢٠٠٥، الادارة العامة للاستثمار والتعاون الدولي، اسبوع الاستثمار الزراعي الاول، ورقة عمل، الاستثمارات الاجنبية في السودان والرؤى المستقبلية، الخرطوم.
٣٤. وزارة الزراعة والغابات، ٢٠٠٥، الاصلاح المؤسسي من اجل ترقية الاستثمار الزراعي، ورقة عمل، اسبوع الاستثمار الاول، الخرطوم.
٣٥. وزارة الزراعة والغابات، ٢٠٠٦، الاستثمار الزراعي في افريقيا، ورقة عمل، اسبوع الاستثمار الاول، الخرطوم.

ثانياً - المراجع باللغة الاجنبية

1. Anna,Koutsoyiannis,1991,theory of Econometricsm, seconed edition ,the Macmillan press ttd, London.
2. Sara vanamuttoo,neil,1999,FDI and povrty Reduction in developing countries, Ottawa.

ثالثاً - الانترنت

١. www.sudaneconomy.com/papers/inves-for.htm
٢. www.economistghassan@yahoo.co.uk
٣. www.Nouvelle.com.htm
٤. www.ialgc.org/ind-x_ahtm